

خلال ندوة نظمها «شمس»

بيت لحم: التوصية بسنّ قانون ينظم عمل ديوان المظالم في الشرطة

كتب حسن عبد الجواد:

أوصى مشاركون في ندوة حوارية نظمها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في بيت لحم، أمس، حول آليات تفعيل نظام المساءلة وآليات الشكاوى في الشرطة المدنية، بتقوية الإعلام الشرطي وشرح مهام الشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وضرورة خضوع الشرطة لدورات توعية وبناء قدرات، وعقد المزيد من الأنشطة التي ترفع الوعي بمهام وعمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان، وعقد لقاءات المفتوحة التي تجمع المسؤولين مع المواطنين الحفاظ على سيادة القانون واحترامه، وسنّ قانون ينظم عمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة.

وطالبوا بتقليل عدد الجهات والمؤسسات التي تتلقى الشكاوى والإفصاح عن عددها ونوعها والعقوبات التي توقعها الشرطة على أفرادها بسبب ما يرددها من شكاوى من قبل المواطنين، وسنّ قانون ينظم عمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة، ونشر نتائج لجان التحقيق التي يشكلها ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة.

وأوضح أن الندوة تهدف إلى مساعدة المواطنين في تقديم الشكاوى إذا ما انتهكت حقوقهم، ومساعدة صانع القرار في بناء علاقة إيجابية مع المواطنين وردم الفجوة بين المواطنين والشرطة.

من جهته، قال مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة العقيد ردينة بني عودة: إن الشرطة حريصة على التواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان، مؤكداً أنها معنية بالاستماع إلى آراء المواطنين وانتقاداتهم على أرضية أن الوطن للجميع وذلك من خلال الحصول على تغذية راجعة. وقال إن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة عند الشرطة عند تنفيذ القانون وعند التحقيق.

وقال: إن آلية استقبال الشكاوى هي الذهاب مباشرة إلى ديوان المظالم وحقوق الإنسان أو استخدام الهاتف أو الإيميل

أوضح مدير فرع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الجنوب فريد الأطرش: أن تقوم بعدة مهام مثل الرقابة على الأجهزة الأمنية والوزارات المدنية لتلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات ذات العلاقة، والقيام بزيارات دورية في الضفة الغربية وقطاع غزة للنظارات ومراكز الاحتجاز والتحقيق في الشرطة من أجل متابعة الانتهاكات، وتنفيذ برامج توعية وتدريب للمكلفين بتنفيذ القانون، والرقابة على السياسات والتشريعات وضمان مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن معظم الشكاوى يتم الرد عليها من قبل ديوان المظالم وأن كانت الردود ليست جميعها مرضية.

وبيّن أن هناك مجموعة من القضايا التي يجب التركيز عليها مثل سلامة الإجراءات القانونية خلال القبض والتوقيف والتفتيش، والظروف المعيشية والأوضاع الصحية للنزلاء في النظارات ومراكز التأهيل، والتأكد من السلامة الصحية عن طريق الفحص للتأكد من التعرض للتعب أو الإكراه أو الإهانة.

من جهته، تحدث أستاذ القانون في جامعة القدس الدكتور جهاد الكسواني عن أهمية الشكاوى ووجود قانون ينظم عمل هيئات الشكاوى ومتابعتها، مشدداً على أن تعدد الجهات التي يمكن أن تقدم لها الشكاوى من شأنه أن يزيد ويضخم عدد الشكاوى، وقال: إن بعض رجال الشرطة يتعرضون للمساءلة من العديد من الجهات مثل ديوان المظالم أو أمن الجهاز أو النيابة العامة أو القضاء العسكري وهو من الممكن أن يؤدي إلى تولد حالة من الخوف لدى البعض من رجال الشرطة وينعكس سلباً على أدائهم.

وأضاف، إنه من الضروري والمهم إعطاء رجل الأمن القوة والثقة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على توازن يتم فيه حفظ حق المواطنين مع الحفاظ على هيبة المؤسسة الأمنية، وأهمية وجود التوازن هي لمنع السلطة المطلقة التي تعني مفسدة مطلقة.

مطلقاً.